البيئة الاستثمارية في البصرة

الاستثمار ركيزة أساسية مهمة في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما يتسق ومصالح البصرة والعراق عموماً ويحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي الاجتماعي

وتعتمد درجة تطور أي بلد على حجم ما يخصص من ناتجه المحلي للاستثمار وعلى الاستثمار الأجنبي الوافد وعلى كفاءة الاستثمار

العديد من الدول تسعى على جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تجلب مزايا كثيرة لموطنها من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية ويمكن حمل هذه الموفورات أكثر واقعية عند تشكيل روابط وثيقة بين المستثمرين الأجانب والمشاريع المحلية.

وإن نجاح أي اقتصاد في جذب الاستثمار الأجنبي يتوقف على عدة عوامل بعضها تكون ملموسة كالبنية التحتية من مطارات وطرق ومصادر الطاقة ... الخ وبعضها الآخر غير ملموس مثل التطم والسياسات والتشريعات وأن توفر مناخ الاستثمار أو بيئة استثمارية يتجاوز البحث في النواحي المتعلقة بالموارد البشرية والمادية ليمتد إلى البحث في النواحي المتعلقة بالمهارات والكفاءات التكنيكية والتنظيمية والبحث والتطوير ومدى كفاءة النظام المحاسبي والقضائي والاداري

عناصر البيئة الاستثمارية :

1_ الاستقرار السياسي والامني :

إن الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أي بلد يتعلق بتوافر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني فإذا كانت الأوضاع السياسية والأمنية غير مستقرة سيكون مستقبل الاستثمارات مجهولة وبالتالي تؤثر في القرار المتخذ من قبل المستثمر الذي يكون مصيره مجهول حيث يتخذ الأجانب عدة أمور بنظر الاعتبار عند الاستثمارات منها نسبة الحماية والأمن والخسارة كلها من المبيعات.

وإن انضمام العراق إلى المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية والأمنية تساهم في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البصرة

2_ الإطار القانوني للاستثمار :

إن صدور عدد من القوانين الخاصة بتنظيم الاستثمارات الأجنبية في البلد تساهم في تشجيع وجذب المستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمرين المحليين حيث أعطتهم عدد من المزايا منها حق الاحتفاظ بالأرض لأغراض مشاريع الإسكان بعد اتفاق يحدد بينه وبين مالك الأرض وكذلك حق المستثمرين في توظيف اليد العاملة غير العراقية في حالة عدم توفر المهارات المطلوبة في العمالة العراقية وإعفاء المشروع من الاستثماري من الضرائب والرسوم وتسهيل دخولهم وخروجهم وعدم فرض عليهم أي قيود على صادراتهم أو تحديد الأسعار الخاصة بمنتجاتهم وغيرها من المزايا وعلى رغم كل هذه المزايا لقانون الاستثمار في العراق لا يزال المستثمرون المحتملون يواجهون عوائق كثيرة منها تطبيق القانون وفهمه .

3_ النظام القضائي :

بالنسبة للاستقرار القانوني لا يتطلب من القوانين بل بقدرتها على التطبيق بصورة سليمة الأمر الذي يشير إلى وجود نظام قضائي عادل وفاعل وسلطة تنفيذية محايدة وتكون قادرة على تطبيق القانون. وتعد الثقة بالنظام القضائي والوقت المحدد لحسم الأزمات أمر ضروري بالنسبة للمستثمرين الأجانب وأن النظام القضائي في البصرة على الرغم من وجود بعض الشبهات عليه إلا أن به نوع من العدالة بما يسهم في جذب الاستثمار.

4_ البيئة المالية :

التحدي الأول أمام حكومة البصرة هو الجانب المالي ومدى الاستقرار وإن المفتاح لتحقيق الاستقرار المالي يتمثل بخفض معدل التضخم الذي يعني نسبة فوائد .

فإن .منخفضة لأن المستثمر الأجنبي يرى أن التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من الأمور المهمة التي ساعدت في اتخاذ أحسن قرار في الجانب الاقتصادي .

5_ فعالية اقتصاد السوق والبنية الاساسية :

يتطلب من الحكومة المحلية في البصرة هو تغيير هيكلية الاقتصاد وإن تغيير هيكلية الاقتصاد وتحريره يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص من خلال سن القوانين والسياسات والعمل على تنفيذها

أما بالنسبة للبنية التحتية هي من العناصر المهمة في البيئة الاستثمارية وتتمثل في توفير طرق وموانئ ومطارات ومصادر طاقة والماء والاتصالات وفي البصرة يتوفر الحد الأدنى المعقول من بعض هذه العناصر. التي تتطلب استثمارات كبيرة حيث أن توافر البنية التحتية تؤثر في قرارات المستثمرين الاجانب

بيئة الاعمال في البصرة :

القطاع الخاص هو أحد الركائز الأساسية لإنجاح عملية الاستثمار في العراق بحيث لا يمكن لاقتصاد العراق الاستغناء عنه في الوقت الذي يعاني به البلد من انخفاض في ميزانية الحكومة حيث أن له دهم مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم مستقبل اقتصاد البلد

وأبرز العوائق التي تواجه بيئة الأعمال في البصرة تتمثل ب:

1_ العوائق المالية :

تمثل هذه العوائق أكثر العوائق ضرراً على أعمال القطاع الخاص في البصرة الذي يملك أقل معدلات من تعمل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المصاريف والتي تصل إلى (١٠) وحدة النسبة أقل من معدل العراق البالغة (١٢) حيث تؤدي العوائق المالية إلى عدم القدرة على تأمين رأس المال التشغيل يومعدل نمو الأعمال وإن ارتفاع الفائدة على القروض تجعل المقترضين في حال قلق فضلاً عن نقص المعلومات الخاصة بالمؤسسات المالية وغياب الثقة في المصارف والمعتقدات الدينية لأصحاب المشاريع تؤثر سلبياً في تمويل الأسواق الانتمائية .

2_ العوائق الامنية وسوق العمل :

البصرة أكثر محافظات القطر تعاني من مشكلات أمنية وخاصة العشائرية حيث تشكل أعلى معدل على مستوى العراق وهذا يؤثر في بيئة الأعمال من خلال

النقل ومدى توافر اليد الماهرة وتواجد العمال في مكان معين. أما بالنسبة لسوق العمل كثافة العمالية في البصرة تصل إلى ٥ و ١٠ عمال الشركة وهو أعلى بقليل من المعدل الوطني في العراق حيث يعاني المستثمرين في
البصرة من أجور مرتفعة للعمال وقلة انضباط العمال .

3_ عوائق البنى التحتية وتكنلوجيا الاتصال والمعلومات :

يوجد الحد الأدنى من الخدمات البنى التحتية والتي استثمارات حيث أن
معظم المشارع القائمة في البصرة تعوض عن الكهرباء بالمولدات الأهلية أو
المشتركة مما يترتب تكاليف إضافية تؤثر على الشركات العاملة مالياً وعلى نوعية الإنتاج وكذلك الماء والنقل في البصرة يرتبط بالأمن والأجور المرتفعة وتتأثر الشركات العاملة في البصرة بنوعية الاتصالات الرديئة
اما بالنسبة لتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات وعدم الادراك لاهمية التكنلوجيا في مجال قطاع الاعمال اضافة الى تكاليفها المرتفعة وضعف البنية التحتية جعل انتشار استخدام الحاسبات والانترنيت في الشركات العاملة بنسبة 22% والمشتركين بخط الانترنيت 10% .

4_ انتشار الاقتصاد الغير رسمي :

انتشار ظاهر الاقتصاد غير الرسمي وهي الشركات والمشارع الغير المسجلة بما يؤثر بعدم وصول التكنولوجيا والتمويل إلى هذه الشركات والمشاريع وتقوم بممارسات غير تنافسية كذلك تؤثر على القرارات الحكومية المرتبطة بالسياسة الاقتصادية نتيجة المعلومات الغير كافية والأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة هي إجراءات التسجيل المطولة والمعقدة إضافة إلى تكاليف التسجيل وفتح حساب مصرفي وتكليف محامي في عملية التسجيل والرشاوى التي تدفع لإكمال بقية الإجراءات إضافة إلى ثقافة لدى المستثمر الذي يكون همه الأول هو الرزق وليس الأوراق الرسمية كما أن بعضهم لا يرغب في تسجيل شركاتهم ومشاريعهم خوفاً من ظهورها لدى السلطات الحكومية أو العناصر الإجرامية. إضافة إلى الفساد الاقتصادي المتمثل في الرشاوى التقدم لمسؤولين لإكمال بعض إجراءات التسجيل أو الحصول على العقود الحكومية وتهرب من دفع الضرائب والرسوم الحكومية، كل هذه العناصر السابقة الذكر لها تأثير في قطاع
الأعمال في محافظة البصرة

الشراكة بين القطاعين الخاص والعام :

العلاقة بين القطاعين الخاص والعام في العراق غير مستقرة والتي بدأت بعد قرار تأميم المنشآت الاقتصادية عام ١٩٦٤ م وكانت نتيجة هذا القرار ابتعاد القطاع الخاص عن أية عمليات استثمار سواء كانت متوسطة أو كبيرة وسيطرت شركات القطاع العام على جميع مجالات القطاعات الاقتصادية حيث أن العديد من القوانين التي نظمت العلاقة بين القطاعين القطاع المختلط) وكان الغرض من هذه القوانين هو توفير الشفافية للمستثمرين المحليين والأجانب توضيح الوضعية القانونية للمتعاقدين وواجباتهم وحقوقهم والخطوات المتبعة من تنفيذ المشروع وانتهاء تسليم المشروع إلى الدولة عند نهاية العقد.

حيث عملت هذه القوانين على إزالة جميع القيود المفروضة على القطاع الخاص ووضع أجهزة رقابية في كل قطاع تتمتع بالاستقلالية تراقب الجودة ومعايير الخدمات وتسعيرة على وفق متطلبات الصالح العام. وتحديد البضاعات والقطاعات التجارية التي يجوز منع ترخيص نشأتها.

حيث هناك العديد من المشاريع الحكومية العامة المتوقفة عن العمل أو تعمل بطاقة إنتاجية محدودة بسبب أما كونها قديمة أو عدم توفر رؤوس أموال لازمة لتشغيلها منها مشروع الزيوت النباتية في أم قصر ومشروع الأنابيب الملحومة طولياً والشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية والشركة العامة لصناعة الأسمدة الكيمياوية والشركة العامة لصناعة الحديد والصلب والشركة العامة للصناعات الورقية في الهارثة وشركة ابن ماجد العامة للصناعات الهندسية.

بالإمكان إدخال القطاع الخاص كشريك أساسي في إعادة تشغيل هذ ه المشاريع

.